مقدمة الطبعة الأولى

سوف يسجل التاريخ الصهيونى أن شارون يقف على قمته وتصدر لائحة الشرف فيه بوصفه أهم شخصية سياسية وعسكرية أنجزت لهذا المشروع معظم أهدافه، واقتربت به من غايته، وهو أن تكون إسرائيل هى كل فلسطين وليس مجرد نسبة منها، بحيث يصبح الفلسطينيون جزءاً من تاريخ الشعوب المنقرضة، لكى يبدأ القرن الصهيونى الذى تحقق فيه إسرائيل حلمها من النيل إلى الفرات، ولسقوط العراق وعبث إسرائيل فيه الآن يكون الحلم قاب قوسين أو أدنى من التحقيق.

وقد ابتكر شارون لضم الأراضى الفلسطينية وإبادة العراق الفلسطينى كل صور الإبادة فى التاريخ، بحيث تصبح إبادة اليهود بالغة التواضع والرأفة إذا قورنت بخططه ضد الفلسطينيين، وساعدت على ذلك الانسحاب العربى الـ ـل من ساحات المواجهة، والدعم الأمريكى المطلق للسياسات الشارونية.

والجدار هو أحدث ما أنتجه العقل الشارونى، بحيث يحقق الضم والإبادة ـق الفلسطينى برمية واحدة وبطـ ـية تتخفى وراء الحجاب التقليدى، وهو ـ ضد الإرهاب الفلسطينى، حيـ استكثر شارون على الفلسطينيين ـ ت الاستغاثة وطلب منهم أن يلقوا حتفهم فى هدوء ودون أنين.

وسوف يسجل التاريخ أيضاً أن فكرة إحالة الجدار إلى محكمة العدل ـة عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة هى أكبر انكشاف للمشروع ـ ـيونى منذ الإعلان عنه فى بازل فى أغسطس ١٨٩٧، مما أفقد شارون صوابه، وألحق الوهن والعجز بواشنطن التي حاولت مع إسرائيل بكل الطرق أن توقف الطوفان دون جدوى. فإذا كانت إحالة الجدار على المحكمة هى أشد

الضربات قسوة لإسرائيل وإرغامها على المحاسبة، وهى التى تستعلى على المحاسبة من أى نوع، فإنه مما يضعف من قسوة هذه المفاجأة أن الجمعية العامة التى أصدرت شهادة ميلاد إسرائيل فى قرار التقسيم، والتى اشترطت لقبول إسرائيل فى الأمم المتحدة أن تحترم إسرائيل قرار التقسيم وحقوق الأقليات داخل إسرائيل، هى نفسها التى قررت حق الفلسطينيين فى دولة مماثلة للدولة العبرية. وهى التى رسخت الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى وأولها حق العودة، ثم إنها هى التى وافقت على قبول منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى ثم اعترفت بأن فلسطين دولة، ثم تحيل قضية الجدار على المحكمة طلباً لرأى استشارى، بعد أن أكدت عدم شرعية الجدار، وذلك لكى توضح المحكمة الالتزامات الدولية التى تقع على كاهل الدول إزاء الجدار. والقضية كما هو واضح ليست الجدار فى حد ذاته، ولكنها فى الواقع محاكمة للاحتلال الغاشم الذى أصبح مؤبداً، وأنكر حقوق الفلسطينيين، ثم استخدم أداة لتحقيق المشروع الصهيونى، والأخطر من ذلك أن الرأى الاستشارى يؤكد على وضع القدس القانونى، مما يعد صفعة قانونية هائلة ومدوية للقانون الأمريكى الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن الاعتراف الأمريكى بأن القدس عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل، مما يعنى أن افتتاح السفارة الأمريكية الجديدة فى القدس الشرقية، وهى أراضٍ محتلة سيكون خرقاً فاضحاً للرأى الاستشارى ولقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولى للاحتلال الحربى من جانب القوة العظمى الوحيدة التى يفترض أنها لها دوراً خاصاً فى احترام القانون الدولى.

ولا شك أن قضية الجدار سوف تظل رمزاً لانتصار القانون على أحكام القوة، وتفوق الشرعية على فوضى السلوك الذى اشاعته إسرائيل، كما يعد

أولى اللبنات الحقيقية فى صرح السلام العادل فى المنطقة.

ونحن نأمل من وراء تسجيل هذه القضية للرأى العام أن نكتب فصلاً مجيداً من تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى الذى تنتصر فيه إرادة الحق على زيف الباطل.

تنويه:

كان مقرراً أن يصدر هذا الكتاب بعد صدور الرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدوليه مباشرةً، ولكن حالت ظروف إدارية دون ذلك. وفيما بين يوليو ٢٠٠٤ ويناير٢٠٠٥ تمكنت إسرائيل من القفز على رأى المحكمة مما أدى إلى تجاهل هذا الرأى فى الإعلام الدولى، بل بلغ شارون من ثقته فى هذه النتيجه أن أعلن فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ أن استكمال الجدار العازل هو أحد الخطوط الأساسية لبرنامج السلام، الذى تعتبر خطة شارون جزء منه، وأن يجعل بناء الجدار جزء من نظرية الأمن الإسرائيلى التى لا تقبل التنازل أو التفاوض فى بشأنها. بل الأدهى من ذلك أن الأمم المتحدة قد أعلنت يوم ١٢ يناير ٢٠٠٥ فتح باب التسجيل للفلسطينيين تنفيذاً لرأى المحكمة مما يرغبون فى الحصول على التعويض عما أصابهم من ضرر بسبب بناء الجدار.

ومن الواضح أن هذه الإجراءات يمكن أن تؤخذ على أحد وجهين:

الوجه الأول: أن الأمم المتحدة ملزمة بموجب الرأى الاستشارى بأن تسعى أولاً لإزالة الجدار، ثم السعى للتعويض عن الأضرار التى لحقت بالفلسطينيين بسبب البناء والهدم، فضلاً عن استعادة أراضيهم التى إلتهمها الجدار. وهذه هى القراءة الصحيحة لرأى المحكمة، وهو الوضع الصحيح للمسألة. أما **الوجه الآخر**، فهو أن الأمم المتحدة توافق على استمرار بناء

الجدار، ولكنها تطالب إسرائيل بتعويض المضرورين، وهذا يتفق تماماً مع المصلحة الإسرائيلية، ولكنه يتناقض تماماً مع رأى المحكمة ويعدو انتهاكاً خطيراً من جانب الأمم المتحدة بالتزامها بتنفيذ الرأى الاستشارى المذكور.

وربما هذا الاعتبار هو الذى دفعنا إلى المسارعة إلى إصدار هذا الكتاب متضمناً دراسة الأبعاد المختلفة لموضوع الجدار العازل، وكذلك نص الرأى الإستشارى وأراء القضاة المختلفة باللغة الإنجليزية حتى يكون وثيقة ومرجعاً وتثبيتاً للذاكرة القانونية وللحقوق الفلسطينية فى هذه الظروف التى تستميت فيها إسرائيل والولايات المتحدة للقضاء ليس فقط على الشعب الفلسطينى، وإنما على وثائق الحق الفلسطينى، وأبرزها على الإطلاق منذ قيام إسرائيل هذا الرأى الاستشارى.

إن هذه الدراسة تؤكد على تبديد أوهام كثيرة فى إعلامنا، بل وبين بعض كتابنا، وأهمها الطابع الإلزامى للرأى الاستشارى، والقيمة القانونية لهذا الرأى، وعلاقة هذا الرأى بمستقبل التسوية فى فلسطين، آملين أن ينتفع بهذه الدراسة كل من ألقى السمع وهو شهيد.

وفى الختام تحية للإصرار العربى فى زمن الانكسار والإرهاب الأمريكى للدول العربية فرادى، وتحية إكبار إلى شهداء فلسطين والعراق، داعين الله أن تكون قضية الجدار أولى ثمار النصر وإحقاق الحق وإنهاض الأمة.

والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم الوكيل

السفير الدكتور عبد الله الاشعل

القاهرة ١/٤/٢٠٠٥

obeikandl.com

مقدمة الطبعة الثانية

تصدر هذه الطبعة فى وقت فرضت فيه إسرائيل الجدار العازل على العالم بمساعدة الولايات المتحدة، وخلقت أولويات، وفرضت موقف المحكمة العليا الإسرائيلية فى مواجهة مقاومة فلسطينية ضعيفة، وعدم اكتراث دولى وعربى. وتهدف هذه الطبعة إلى المحافظة على جذوة الاهتمام بالجدار العازل، باعتباره أحد أدوات اغتصاب الأراضى الفلسطينية. وسيظل هذا الجدار شاهداً على عقم الشرعية الدولية فى أعلى مراتبها، والتى أصبحت شرعية انتقائية، فما صادف منها الهوى الأمريكى والإسرائيلى أصبح قرآناً مقدساً، وأما ما وراء ذلك فإغفال متعمد، وتجاهل مقصود. ولكن هذا الكتاب يحافظ على وعى أبناء العالم العربى والإسلامى، ويسطر فصلاً بالغ الأهمية فى تاريخ هذه الملحمة فى صراع الحق والباطل بين إسرائيل التى تمثل قمة المشروع الاستعمارى العنصرى، وبين أبناء المنطقة الذين يدافعون عن بقائهم وهويتهم، مصداقاً لقوله تعالى:

﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾

وقوله سبحانه: ﴿وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض﴾

المؤلف

obeikandl.com

مبحث تمهيدى

الجـــــدار

من وجهة النظر الإسرائيلية وأضراره الفلسطينية

يختلف عرض الجدار بين ٣٠ إلى ١٠٠ متر، محاط بعدد من المناطق العسكرية. والجدار محاط بلفائف من الأسلاك الشائكة والمدببة، وكذلك محاط بخنادق وصدر كهربائى مجهز بمجسات آليـــة، ويحيط به طريق ممهد للدوريات الإسرائيلية وبجانبه طريق رملى لالتقاط آثار الأقدام، ثم منطقة من القازورات، فضلاً عن كاميرات المراقبة.

استخدم الأسمنت لبناء الجدار بارتفاع ٨ أمتار ويمر أيضاً فى شرق القدس، أما فى قلقيليا فإن الجدار الأسمنتى تجاوره أبراج المراقبة بارتفاع ٣٠٠ متر، وللجدار ٣٧ بوابة وفقاً لتقرير الأمم التحدة، يفتح بعضها لمدة ١٥ دقيقة مرتين أو ثلاثة فى اليوم، وتختلف أوقات فتح البوابات بطريقة غير متوقعة، بحيث لا يعرف الفلسطينيين أوقات فتحها.

ويقسم تقرير الأمين العام عملية بناء الجدار إلى أربعة مراحل، وتبقى المرحلة الخامسة قيد التخطيط، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام ولمفوضيه حقوق الإنسان.

وقد اكتملت المرحلة الأولى للجدار التى تمتد من فرية سالم حتى مستوطنة Elkana الإسرائيلية، وتشمل المرحلة الأولى أيضاً قسمين من الجدار شمال وجنوب القدس، وتمتد المرحلة الثانية من نهر الأردن وجنوباً إلى tayasir، وهذا الجزء هو بداية الجزء الشرقى من الجدار. وقد اكتملت معظم المرحلة الثانية، أما المرحلة

obeikandl.com

لثالثة فتمتد من مستوطنة Elkana إلى القدس ومعظم عمليات هذه المرحلة قيد لإنشاء.

تمتد الموافقة على المرحلة الرابعة التى تمتد من منظمة gilo إلى جنوب شرق Hebror.

المرحلة الخامسة فى الشرق قيد التخطيط وتمتد بطول وادى الأردن.

عندما يكتمل الجدار، فإن طوله النهائى سيكون بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ كيلو متر ربع، وسوف يضم ٥٨% من مساحة الضفة داخل الجدار. أما فى شرق القدس، إن الجدار يعزلها تماماً عن بقية الضفة الغربية، وينشئ تجمعات فلسطينية متباعدة منعزلة، ويمنع المصلين من الوصول إلى أماكن العبادة فى القدس الشرقية. الجدار يحتضن المستوطنات الإسرائيلية.

والعلاقة واضحة بين مسار الجدار والتوسع الاستيطانى، خاصة فى قلقليا، وقد صمم الجدار لكى يجعل قلقليا فى معزلاً كاملاً، وقد صمم مسار الجدار بالتوسعات لاستيطانية فى الضفة الغربية.

أما أثار الجدار، فهى عزل الفلسطينيين عن أراضيهم ومواردهم المائية وعزل لقرويين بيئاتهم، ويتضح ذلك فى قرية Jayus التى لا عمل لسكانها سوى الزراعة.

ترتب على بناء الجدار إغلاق ثلث محلات التجارية وارتفاع معدلات البطالة، خاصة التى تعتمد على قلقليا، وحرمان السكان من الخدمات مثل المستشفيات، ولهذه لأسباب يغادر الفلسطينيون المنطقة.

كذلك يفصل الجدار بين السكان والمؤسسات التعليمية، كما يفصل بين السكان ومصادر المياه، مما يدمر الأساس الزراعى للاقتصاد الفلسطينى.

وقد بدأت إسرائيل فى بناء الجدار فى بداية ٢٠٠٣ والحرب ضد العراق تتخذ منحى خطيراً وجدياً، كما يجب أن تدرس فكرة الجدار فى إطار الفكر الصهيونى، ليس فقط اعتباره أداة لضم الأراضى الفلسطينية، وإنما بصفته تعبيراً عن الصورة المنغلقة والأبواب الفاصلة بين اليهود وغيرهم عبر التاريخ، وإن كانت إسرائيل تبنى الجدار العازل بوصفه تطبيقاً لنظرية شارون فى الفصل بين الشعبين، وضم أراضى فلسطينية لعل سكانها يرحلون أو يقبلون العيش تحت سيطرة إسرائيل.

وقد لقى هذا الجدار العازل ردود فعل غاضبة فى العالم العربى ورافضته فى العالم كله، وجاء الرفض على عدة أسس: الأساس الأول، هو أن الجدار يناقض سياسات المجتمع الدولى فى ضرورة تعايش الفلسطينيين والإسرائيلين والعيش المشترك بينهما، كما أن هذا الجدار له طابع عنصرى لأنه يفصل الشعب اليهودى عن الشعب الفلسطينى، تودعه نظرات التضحيات.

وقد لجأ الفلسطينيون إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، ولكنها تجاهلت هذه القضية، ثم أصدرت حكماً فى نفس وقت صدور الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية، وذلك لكى تظهر للرأى العام الدولى أن إسرائيل تستجيب فقط لحكم محكمتها العليا.

وأكدت إسرائيل أن بناء الجدار العزل يهدف إلى حمايتها من الهجمات التى تقوم بها المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى الإسرائيلية، وأنه روعى فى تخطيطه أن يكون جداراً للأمن، وأطلقت على هذا الجدار داخلياً وخارجياً تارة الجدار الأمنى، وتارة أخرى جدار الإرهاب، كما أن هذا الجدار حظى بإجماع المجتمع الإسرائيلى والقوة السياسية فيه، ولكن انتقد بعض أعضاء حزب العمل وحركة السلام الآن على أساس أنه يعزل الشعب الإسرائيلى عن الشعب الفلسطينى، وأن التسوية فى نظر هذه الحركة يجب أن تقوم على أساس التعايش والتعاون بين

الشعبين.

وقد أكد شارون فى كل المناسبات أن الجدار العازل جزء أساسى من تصوره الشامل للتسوية القائمة فى الأصل على تأمين إسرائيل، بحيث صور هذا الجدار وفقا للتصور الأمنى. وقد أعلنت إسرائيل أنها سوف تبنى جدار أخر فى الأراضى الفلسطينية على الحدود مع مصر. ويبدو أن سياسة بناء الجدر تعكس الشعور لدى اليهود بالعزلة، كما تعكس خوفهم التاريخى من صاحب الأرض التى بنو دولتهم عليها. كما أن هذه السياسية تؤدى إلى ضم الأراضى الفلسطينية. ولكل هذه الأسباب، فإن فكرة الدولة الفلسطينية تصبح فكرة مشوه، وأن التسوية على أساس هذه الجدر سوف تبتلع معظم الأراضى الفلسطينية.

آثار بناء الجدار على الفلسطينين:

فصلت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الآثار المدمره للجدار على الشعب الفلسطينى سواء من حيث مصادرة الأراضى أو تقطيع الأراضى الفلسطينية أو تفتيت الملكيات الزراعية وتمزيق الأسر الفلسطينية والحيلوله دون إتصالها، والفصل بين المزارعين ومصادر المياه، وبين الطلبة ومدارسهم. وأرجعت هذه التقارير كل هذه الآضرار إلى أن خطة بناء الجدار لاتهدف سوى إلى بناء نظام أمنى إسرائيلى، وفى نفس الوقت أخذت الخطة فى إعتبارها نهب مصادر المياه الفلسطينية فى الضفه الغربية. ورغم أن إسرائيل قد بنت جدارا فى غزه إلا أن جدار الضفة الغربية هو الأخطر،لأنه يهدف مباشرا إلى ضم الأراضى التى بنى عليها إلى إسرائيل كما أنه يؤدى إلى ضم الأراضى الواقعه بين الجدار والخط الأخضر، فى إطار مخطط إسرائيل لضم الأراضى الفلسطينية إليها (للحصول على معلومات تفصيلية عن أضرار

بالنسبة للفلسطينيين، يرجى الرجوع إلى موقع السلطة الفلسطينية وكذلك موقع الحكومة الإسرائيلية)

موقف القضاء الإسرائيلى من الجدار:

تم تقديم الالتماس من قبل سكان قرى فلسطينية مختلفة. ولقد هاجم شرعية الأوامر المصدرة من قبل قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى فى الضفة الغربية. كانت الأوامر تقضى بالإستيلاء على أجزاء من الأراضى بهدف إقامة جدار عازل. الطريق المخصص للجدار والمذكور فى الالتماس يبلغ من الطول حوالى ٤٠ كيلو مترا ويقع فى غرب وشمال غرب القدس (بدءاً من قرى مكابيم وبيت سيرا مروراً بقرى هار آدار، بيت سوريك، وقرية بيدو، نهاية بمدينة جيفات زئيف وقرية بيت داكو). ولقد هاجم الالتماس شرعية ثمانية قرارات منفصلة، كل منها يشير إلى عدة كيلو مترات من الجدار، والتى تشكل معاً الأربعين كيلو متراً.

لقد أعطت المحكمة العليا فى يوم٣٠ يونيو ٢٠٠٤ حكماً يتعلق بالجزء المتنازع عليه من الجدار. تم كتابة القرار من قبل الرئيس (رئيس القضاة) Barak ونائب الرئيس Mazza والقاضى.M.chesin لقد قسمت المحكمة مناقشتها إلى قسمين، كل منهما يخاطب مشكلة منفصلة. لقد كانت المسألة الأولى متعلقة بالسلطة القانونية لقيادة جيش الدفاع لبناء جدار فى الضفة الغربية. المسألة الثانية تعلقت بتناسب طريق الجدار (حتى إذا كانت القيادة لها الحق فى بناء الجدار، فهل يعكس الطريق المختار توازناً بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الإنسانية)، لم يتعامل الملتمسون مع مسألة السلطة بشكل واسع. ولذلك فقد وجدت المحكمة أن هذه المسألة لم يتم

تطويرها جيداً من الأطراف المعنية، ولقد أشارت فقط إلى ما قاله الطرفان في هذا الشأن. لقد قررت المحكمة أنه إذا كانت الأسباب وراء الجدار هى أسبابا سياسية، فإن هذا الجدار منافياً للقانون الدولى، ولكن المحكمة رفضت الإقرار بإدعاء الملتمسين أن الأهداف من البناء هى أهداف سياسية. لقد قبلت المحكمة إدعاء الطرف الآخر بأن الجدار بنى لأسباب تتعلق بالأمن القومى. وهذه الأسباب يمكن أن تبرر الإستيلاء على قطاعات من الأراضى فى الضفة الغربية.

حتى إذا كانت القيادة مخولة ببناء الجدار، فإنه مازال يتوجب عليها قانونياً إيجاد التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية. هذا الواجب يتعلق بالمسألة الثانية، وهى مسألة التناسب، والتى كرست لها المحكمة معظم مناقشتها. لقد قالت المحكمة أن واجب التناسب القانونى موجوداً فى كلاً من القانون الإدارى الإسرائيلى، والقانون الدولى العام.

لقد قبلت المحكمة موقف قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى بخصوص الأهداف الأمنية للجدار، فى حين أنها رفضت الموقف المناهض من قبل مجلس الأمن والسلام (وهو هيئة خاصة مؤلفة من جنرالات حربيين متقاعدين، والذى قام بتقديم ملخص عن الأهداف العسكرية الملاءمة وأيضاً الطريق الملاءم). لقد فعلت المحكمة ذلك لأن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى معترف بها من قبل الرأى العام فى حين أن المجلس ليس كذلك. ولكن المحكمة حكمت مع ذلك أن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى لم تمارس سلطاتها بشكل متناسب. ورغم أنها أخذت فى الحسبان الاعتبارات الأمنية المعرضة للخطر، إلا أنها لم تضع فى حسبانها بشكل كاف تعدى الجدار على حياة ٣٥٠٠٠ ساكناً محلياً. إن بناء الجدار يتطلب الحصول على آلاف الدونمات

من الأراضى. إن الطريق الحالى للجدار سوف يؤدى إلى عزل ملاك الأراضى عن عشرات الآلاف من الدونمات، كما أنه يثقل على حياة القرويين المقدمين لهذا الالتماس. كلاً من مقدمي الإلتماس والمجلس قدما طرقاً بديلة، ردت القيادة بأن هذه الطرق ذات كلفة عالية فيما يتعلق بالأمن القومى. قررت المحكمة أن هذا التخفيض فى الأمن يجب أن يتم من أجل الاعتبارات الإنسانية، وأن التوازن الحالى بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الإنسانية ليس متناسبا. لقد حكمت المحكمة أن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى يجب أن تخفض التعدى على السكان الحاليين، حتى إذا كان هذا غير قابلاً للتفادى، من خلال استبدال طريق الجدار فى معظم المناطق التى ضمنت فى الشكوى.

بهذا المنطق، قبلت المحكمة الإلتماس فيما يتعلق بستة أوامر. هذه الأوامر ليس لها معنى بسبب عدم التناسب. تم رفض الإلتماس على واحد، وهو الذى يتعلق بالجزء الغربى من الطريق. الأمر الأخير المتعلق بقرية هار آدار تم إعادته إلى المدعى عليه للتفكير فيه على ضوء المبادئ التى أقرها الحكم.

obeikandl.com